مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: أسباب الخلل في الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية
اسم الكاتب: د. صابر بلول
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/13
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 16:44 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

أسباب الخلل في الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

د. صابر بلول*

الملخص

تعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية أكبر شريك تجاري لبعضهما البعض ومصدراً مهماً للاستثمار، ففي عام 2018، تجاوز حجم التجارة الثنائية فيما بينهما في السلع والخدمات نحو 750 مليار دولار، بينما اقترب الاستثمار المباشر في الاتجاهين من 160 مليار دولار. إلا أن العلاقات التجارية الثنائية بين البلدين أصبحت متوترة بصورة متزايدة منذ آذار 2018، وذلك نتيجة للرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة "ترامب" على البضائع الصينية، وتتمثل أبرز الأسباب الرئيسية وراء قرار "ترامب" بفرض رسوم جمركية على البضائع الصينية في حماية حقوق الملكية الفكرية للشركات الأمريكية وتخفيض العجز في الميزان التجاري الأمريكي مع الصين، ومن ثم فإن فرض رسوم جمركية مرتفعة على الصادرات الصينية، بحسب رؤية الإدارة الأمريكية، يمكن أن يحل هذا العجز.

الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، العجز التجاري، حقوق الملكية الفكرية.

* أستاذ مساعد– قسم الاقتصاد الدولي– كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق.

Reasons for the trade imbalance between China and the United States of America

Dr. Saber Balloul*

Abstract

China and the United States of America are each other's largest trading partner and an important source of investment. In 2018, the bilateral trade volume between them in goods and services exceeded 750 billion dollars, while direct investment in both directions approached 160 billion dollars.

However, bilateral trade relations between the two countries have become increasingly tense since March 2018, as a result of the tariffs imposed by the "Trump" administration on Chinese goods.

The main reasons behind Trump's decision to impose customs duties on Chinese goods are to protect the intellectual property rights of American companies and reduce the deficit in the US trade balance with China, and therefore imposing high customs duties on Chinese exports, according to the US administration's vision, could solve This deficit.

Key words: United States of America, China, trade deficit, intellectual property rights.

* Associate prof- Dept of International Economy- Faculty of political Sciences.

المقدمة:

تطورت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1979، مما جعل الصين في المرتبة الثانية، بعد الاتحاد الأوروبي، كأكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك، فقد شكل مسار العلاقات التجارية بين البلدين مثالاً للبلدان ذات مراحل التنمية المتفاوتة والأنظمة الاقتصادية المختلفة لزيادة الكفاءة الاقتصادية وتحقيق مكاسب متبادلة. إلا أن العلاقات بين الطرفين اتخذت شكلاً جديداً منذ تولي الإدارة الأمريكية الحالية برئاسة "ترامب" السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، رفعت شعار "أمريكا أولاً"، واتخذت من العجز في الميزان التجاري الأمريكي، وحقوق الملكية الفكرية، والأمن القومي الأمريكي ذريعةً واهية لإثارة الاحتكاكات التجارية مع شركائها التجاريين الرئيسيين، ومنهم الصين.

بدأت الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين فعلياً في آذار عام 2018، عندما فرض الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" رسوماً جمركية تبلغ 50 مليار دولار على السلع الصينية بموجب المادة 301 من قانون التجارة لعام 1974، ومن جانبها، ووفق سياسة الرد بالمثل، فرضت الحكومة الصينية رسوماً جمركية على السلع الأمريكية، وتبادل الطرفان فرض الرسوم الجمركية فيما بينهما في تطور سلبي للعلاقات التجارية والسياسية بين البلدين.

مشكلة البحث:

تتمثل إشكالية البحث في محاولته تحليل طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والبحث في مدى صحة الاتهامات الأمريكية الموجهة للصين، حيث تدعي إدارة "ترامب" أن دعم الحكومة الصينية للشركات الصينية المملوكة للدولة والنقل القسري للتكنولوجيا والتعريفات الجمركية المرتفعة على الواردات

تتسبب في العجز التجاري الصيني– الأمريكي، مما يؤدي إلى فقدان الوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية.

ومن ثم تتمثل إشكالية البحث في التساؤل الآتي: "إلى أي مدى ساهمت السياسات الصينية في تزايد العجز في الميزان التجاري الأمريكي؟".

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من كونه يتناول بالدراسة العلاقات الاقتصادية بين دولتين تمثلان أكبر اقتصادين في العالم وهما الولايات المتحدة الأمريكية والصين، مما يعطي أهمية كبيرة لتحديد طبيعة ومستوى العلاقات الاقتصادية بين الطرفين. إضافة إلى كونه يحلل الاتهامات الأمريكية الموجهة للصين وخاصة لجهة مسؤولية الصين عن تفاقم العجز في الميزان التجاري الأمريكي، والتي شكلت المبرر الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية لبدء النزاع التجاري مع الصين في عام 2018.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح وتبيان مدى صحة الاتهامات الأمريكية للصين، والمتمثلة في أن السياسات الصينية أدت إلى الخلل في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إضافة إلى تفسير وتوضيح الأسباب الحقيقية الخلل في الميزان التجاري بين البلدين.

فرضية البحث:

ينطلق الباحث في هذا البحث من فرضية رئيسة تتمثل في: "أن السياسات الصينية لم تسهم في زيادة العجز في الميزان التجاري الأمريكي".

منهجية البحث:

اعتمدت المنهج الوصفي الذي ساعد على وصف تطور العلاقات الاقتصادية الأمريكية– الصينية سواء فيما يتعلق بالتبادل التجاري أو حجم الاستثمارات المتبادلة بين البلدين، كما اعتمدت المنهج التحليلي الذي ساعدني في تحليل الأسباب الحقيقية للعجز في الميزان التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

الإطار الزمني للبحث:

يركز البحث على دراسة العلاقات الاقتصادية الأمريكية الصينية منذ عام 2001، وهو تاريخ انضمام الصين إلى منظمة التجارة الدولية، وحتى نهاية عام 2018.

مخطط البحث:

يتكون البحث من مقدمة وعرض المناقشة والنتائج، فقد تناول البحث العلاقات الاقتصادية الأمريكية– الصينية مستعرضاً التبادل التجاري بين الطرفين وحجم الاستثمارات المتبادلة، كما تناول البحث أسباب الحرب التجارية بين الطرفين من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية، إضافة إلى تحديد الأسباب الحقيقية للعجز التجاري الأمريكي، ويختم البحث بالخاتمة والنتائج.

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الأمريكية– الصينية:

قطعت العلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين شوطاً طويلاً، منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في عام 1979، حيث تم وُسعَت مجالات التعاون إلى مستويات أعلى، وتم أنشأت علاقة قائمة على أساس المنفعة المتبادلة مع تكامل قوي ومصالح مترابطة، لم يستفيد منها البلدان فحسب، بل والعالم بأسره. وبالنظر إلى الاختلافات في مرحلة التنمية وطبيعة النظام الاقتصادي في كل من البلدين، فمن المحتمل أن تشهد العلاقة فيما بينهما خلافات واحتكاكات في تعاونهما التجاري، ولكن من خلال تبني موقف عقلاني وتعاوني، تمكن البلدان من حل النزاعات والتوترات التي شهدها العلاقات الثنائية، وسد الخلافات، وجعل العلاقات التجارية الثنائية أكثر نضجاً من خلال الحوار والتشاور.

أولاً: التبادل التجاري الصيني– الأمريكي:

- **تجارة السلع بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين:**

توسعت العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين توسعاً كبيراً منذ أن بدأت الدولتان تطبيع علاقاتهما في أواخر السبعينيات من القرن العشرين، وخاصة مع انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، ويبين الجدول رقم (1) تطور التبادل التجاري بين البلدين خلال الفترة (2000– 2018).

الجدول رقم (1): التبادل التجاري السلعي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين خلال الفترة (2000– 2018) (مليار دولار)

السنوات	الصادرات الأمريكية	الصادرات الصينية	العجز التجاري
2001	19.2	102.3	83.1–
2010	91.9	365	273–
2011	104.1	399.4	295.3–
2012	110.5	425.6	315.1–
2013	121.7	440.4	318.7–
2014	123.7	468.5	344.8–
2015	115.9	483.2	344.8–
2016	115.6	462.6	347–
2017	130.4	505.6	375.2–
2018	120.3	539.5	419.2–

Source: Wayne M. Morrison: U.S.-China Trade Issues, Congressional Research Service, June 2019, p2

يلاحظ من الجدول رقم (1):

- ازدياد حجم التبادل التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من 121.5 مليار دولار عام 2001 إلى نحو 660 مليار دولار في عام 2018.
- لدى الولايات المتحدة عجز كبير ومتزايد في تجارة البضائع مع الصين، حيث ارتفع هذا العجز من 83.1 مليار دولار عام 2001 إلى 419 مليار دولار في عام 2018، وهو أعلى من العجز في أي بلد آخر بالأرقام المطلقة.

- ازدياد قيمة الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مطرد خلال الفترة (2010– 2018)، حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية 4.5%، ونمو إجمالي قدره 47.8% هذه الفترة، بالمقابل ازدادت قيمة الصادرات الأمريكية إلى الصين خلال سنوات هذه الفترة جميعاً، باستثناء عامي 2015 و2018، وبلغ متوسط الزيادة السنوية 3.3%، وبمعدل نمو إجمالي قدره نحو 31%.

جاءت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثالثة في قائمة الشركاء التجاريين للصين في عام 2018، حيث بلغت نسبة التبادل التجاري بين البلدين 13.7% من إجمالي التبادل التجاري الصيني مع دول العالم. فمن ناحية الصادرات، كانت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق للصادرات الصينية بنسبة 19.2% من إجمالي الصادرات الصينية، وخامس أكبر مصدر للواردات بنسبة 7.3% من إجمالي الواردات الصينية خلال العام ذاته.[1] بالمقابل جاءت الصين في المرتبة الثانية بعد الاتحاد الأوروبي كأكبر شريك تجاري للولايات المتحدة في عام 2018، وبحصة 15.7% من إجمالي التجارة الخارجية الأمريكية. فمن ناحية الصادرات، كانت الصين رابع أكبر سوق للصادرات الأمريكية، بعد الاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك، وبحصة بلغت 7.2% من إجمالي الصادرات الأمريكية[2]، وتتمثل أبرز صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين بمنتجات الطيران (معظمها الطائرات المدنية وقطع الغيار)، والبذور الزيتية

[1]- European Union Trade in goods with China, European Commission, July 2019, p8
[2]- European Union Trade in goods with USA, European Commission, July 2019, p8

والحبوب (فول الصويا أساساً) والسيارات وأشباه الموصلات والمكونات الإلكترونية[1].

أما من حيث الواردات الأمريكية، فجاءت الصين في المرتبة الأولى كأكبر مصدر للواردات الأمريكية، وبنسبة 21.2% من إجمالي الواردات الأمريكية خلال العام ذاته.[2] وتتمثل أبرز الواردات الأمريكية من الصين بـ (المعدات الكهربائية والآلات والأثاث والمفروشات والألعاب والمعدات الرياضية والبلاستيك)[3]. إضافة إلى ذلك، فقد كانت جميع واردات الولايات المتحدة تقريباً من الصين طوال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، عبارة عن منتجات ذات قيمة منخفضة وكثيفة العمالة، مثل: الألعاب والمنتجات الإلكترونية الاستهلاكية والأحذية والمنسوجات والملابس، ولكن على مدار السنوات القليلة الماضية، أصبحت نسبة متزايدة من واردات الولايات المتحدة من الصين منتجات أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية، ووفقاً لمكتب الإحصاء الأمريكي، بلغ إجمالي واردات الولايات المتحدة الأمريكية من "منتجات التكنولوجيا المتقدمة (ATP) من الصين نحو 171.1 مليار دولار في عام 2017، وبما يمثل 33.8% من إجمالي واردات البضائع الأمريكية من الصين مقارنة مع 14.1% في عام 2003. بالمقابل بلغت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين من "منتجات التكنولوجيا المتقدمة" في عام 2017 نحو 35.7 مليار دولار، وبما يمثل 27.4% من إجمالي الصادرات الأمريكية إلى الصين مقارنة مع 8.3 مليار دولار، وبما يمثل 29.2% من صادرات الولايات المتحدة إلى الصين في عام

[1] - Wayne M. Morrison: U.S.-China Trade Issues, Congressional Research Service, July 30, 2018, p2

[2]- European Union Trade in goods with China, op. cit, p8.

[3]- U.S.-China Trade Facts, Office of the United States Trade Representative (USTR), https://ustr.gov/countries-regions/china-mongolia-taiwan/peoples-republic-china

2003. وبذلك، ارتفع عجز الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين في مجال تجارة "منتجات التكنولوجيا المتقدمة" من 21 مليار دولار عام 2003 إلى 135.3 مليار دولار في عام 2017.[1]

يرى بعض الناس أن العجز التجاري الأمريكي الكبير والمتنامي في منتجات التكنولوجيا المتقدمة مع الصين يشكل مصدر قلق، بحجة أنه يدل على التنافسية الدولية المتزايدة للصين في التكنولوجيا المتقدمة. في حين يعارض آخرون ذلك، مشيرين إلى أن جزءاً كبيراً من واردات ATP من الصين هي في الواقع منتجات وقطع غيار ذات تكنولوجيا منخفضة نسبياً، مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة، أو هي منتجات تُجمع في الصين باستعمال أجزاء مستوردة عالية التقنية طورت و/أو صنعت في مكان آخر.

تجدر الإشارة إلى أنه ومنذ توليها السلطة في عام 2017، هددت الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة "ترامب" بالتعريفات الجمركية وغيرها من التدابير، وأثارت احتكاكات اقتصادية وتجارية متكررة مع شركائها التجاريين الرئيسيين، ومنهم الصين، وقد أدت إجراءات التعريفة الجمركية الأمريكية إلى انخفاض في حجم صادرات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 9.7% على أساس سنوي في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2019، حيث انخفضت لمدة خمسة أشهر على التوالي. وبالمقابل، واستجابةً للاحتكاكات الاقتصادية والتجارية التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد منذ آذار 2018، كان على الصين أن تتخذ تدابير قوية للدفاع عن مصالحها الاقتصادية، إذ فرضت الصين تعريفات جمركية على الواردات الأمريكية كإجراء مضاد لرفع التعريفة الجمركية الأمريكية على الصادرات الصينية، مما أدى إلى انخفاض الصادرات الأمريكية

[1] -Wayne M. Morrison: China-U.S. Trade Issues, op. cit, p7.

إلـى الصـين لمـدة ثمانيـة أشـهر علـى التـوالي[1]، حيـث انخفضـت صادرات الولايات المتحدة إلى الصين في قطاعات معينة مثل الآلات والمعدات والوقود والمنتجات الزراعية، ابتداء من تموز وآب 2018 بعد تنفيذ التعريفات الانتقامية في الصين.[2]

- **التجارة في الخدمات:**

تعد الصين شريكاً تجارياً رئيسياً للولايات المتحدة الأمريكية في مجال الخدمات، ففي عام 2017، كانت الصين رابع أكبر شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال بقيمة 75 مليار دولار، وثالث أكبر سوق لصادرات الخدمات الأمريكية بقيمة 57.6 مليار دولار، وثامن أكبر مصدر لواردات الخدمات بمبلغ 17.4 مليار دولار. وبذلك، فقد حققت الولايات المتحدة فائضاً في تجارة الخدمات بقيمة 40.2 مليار دولار مع الصين، وهو ما شكل أكبر فائض في الخدمات من أي شريك تجاري للولايات المتحدة الأمريكية في عام 2017.[3] أما في عام 2018، فقد بلغ إجمالي تجارة الخدمات مع الصين 77.3 مليار دولار، منها 58.9 مليار دولار صادرات الخدمات الأمريكية، وتركزت صادرات الخدمات الرائدة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين في قطاعات السفر والملكية الفكرية (العلامات التجارية وبرامج الكمبيوتر) والنقل. في حين بلغت واردات الخدمات 18.4 مليار دولار، وتركزت واردات الخدمات الرائدة من الصين إلى الولايات المتحدة في قطاعات النقل والسفر والبحث

[1] -China's Position on the China-US Economic and Trade Consultations, The State Council Information Office of The People's Republic of China, June 2019, p8

[2] - Stormy-Annika Mildner and Claudia Schmucker: The battle of the giants… US trade policy vis-à-vis China, in: In: Stormy-Annika Mildner and Others: The US-China trade war, CESifo Forum, ifo Institute, Munich, Germany, volume 20, March 2019, p4.

[3] - Wayne M. Morrison: China-U.S. Trade Issues, op. cit, p8.

والتطوير.[1] ووفقاً للأرقام الصينية، ارتفع حجم التجارة المتبادلة في الخدمات من 27.4 مليار دولار في عام 2006، وهو أول عام تتوفر فيه إحصاءات متاحة، إلى 125.3 مليار دولار في عام 2018، بزيادة قدرها 3.6 ضعف[2].

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية باستمرار على تحقيق فائض في تجارة الخدمات مع الصين، وتزايد هذا الفائض بصورة كبيرة منذ عام 2008، وبلغ الفائض 40 مليار دولار في عام 2017 وحده[3]، وارتفع هذا الفائض إلى 48.5 مليار دولار في عام 2018.[4]

ومن ثم، وعلى الرغم من أن الصين حافظت على فائض في تجارة السلع لسنوات، إلا أنها واجهت عجزاً في تجارة الخدمات، والذي زاد بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة، ووصل إلى 48.5 مليار دولار في عام 2018، وهو ما يمثل 11.5% من العجز التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في السلع في العام ذاته.

ثانياً: الاستثمارات:

تعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية أكبر شريك تجاري لبعضهما البعض ومصدراً مهماً للاستثمار، ويؤدي الاستثمار دوراً كبيراً ومتزايداً في العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة والصين، ويمكن تقسيم استثمارات الصين في الأصول الأمريكية إلى عدة فئات (حيازات الأوراق المالية الأمريكية والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمارات الأخرى غير السندات)، ولسنوات عديدة، ذهب معظم هذا الاستثمار إلى سندات الخزانة الأمريكية، والتي على الرغم من

[1] - U.S.-China Trade Facts, Office of the United States Trade Representative (USTR), op. cit.
[2] - China's Position on the China-US Economic and Trade Consultations, op. cit, p7.
[3] - Stormy-Annika Mildner and Claudia Schmucker: The battle of the giants… US trade policy vis-à-vis China, op. cit, p4
[4] - China's Position on the China-US Economic and Trade Consultations, op. cit, p7.

أنها تدر عائدات منخفضة، إلا أن هذه الأوراق المالية تُعد عموماً استثماراً آمناً نسبياً لأن الحكومة الأمريكية دعمتها. وقد زادت حيازات الصين من سندات الخزانة الأمريكية من 118 مليار دولار في عام 2002 إلى 1.24 تريليون دولار في عام 2014، لكنها انخفضت إلى 1.06 تريليون دولار في عام 2016، ثم ارتفعت إلى ما يقرب من 1.18 تريليون دولار في عام 2018، مما يجعل الصين أكبر مالك أجنبي لسندات الخزانة الأمريكية، وبما يمثل 19.2% من إجمالي قيمة سندات الخزانة الأمريكية التي تملكها الحكومات الأجنبية[1]. بالمقابل، كان الاستثمار الأمريكي في الصين إلى حد كبير في شكل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (ويرجع ذلك جزئياً إلى القيود الصينية على استثمارات المحافظ)، وتوجهت معظم هذه الاستثمارات (خاصة بعد أن بدأت الصين تفتح اقتصادها في عام 1979) نحو التصنيع والتصدير، وذلك بهدف الاستفادة من أجور اليد العاملة المنخفضة نسبياً في الصين، ولكن في السنوات الأخيرة، مع نمو الاقتصاد الصيني بسرعة، ذهبت حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في الصين للاستفادة من الطلب المحلي المزدهر على السلع والخدمات.[2]

ازداد حجم أسهم الاستثمار ثنائي الاتجاه بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى نحو 160 مليار دولار في عام 2018، كما هو موضح في الجدول رقم (2).

[1] - Wayne M. Morrison: China-U.S. Trade Issues, op. cit, p19
[2] - Ibid, p18

الجدول رقم (2): حجم الاستثمارات المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين (مليار دولار)

السنوات	الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة الأمريكية	الاستثمارات الأمريكية في الصين
2002	0.39	10.57
2011	3.6	53.66
2012	7.08	54.51
2013	7.86	60.45
2014	10.07	82.24
2015	14.71	92.15
2016	40.45	97.29
2017	39.52	107.56
2018	39.47	116.52

Source: https://www.statista.com

يلاحظ من الجدول رقم (2)، ازدياد حجم الاستثمارات الأمريكية (الأسهم) في الصين خلال الفترة (2002– 2017) من 10.6 مليار دولار عام 2002 إلى 116.5 مليار دولار عام 2017. بالمقابل، ازداد حجم الاستثمارات الصينية (الأسهم) في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (2002– 2016)، لينخفض بعد ذلك في عامي 2017 و2018.

أما فيما يتعلق بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فعلى الرغم من أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية قد تجاوزت التدفقات من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين منذ عام 2015، إلا أن مخزونات الاستثمارات الأمريكية في الصين كانت مرتفعة تاريخياً مقارنة بالاستثمارات الصينية، حيث بلغت 256.5 مليار دولار خلال الفترة (2000– 2017)، مقارنة بـ 139.8 مليار دولار (من الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية) خلال الفترة ذاتها[1].

[1] - Stormy-Annika Mildner and Claudia Schmucker: The battle of the giants: US trade policy vis-à-vis China, in: The US-China trade war, op. cit, p5.

بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما قيمته 46.2 مليار دولار، في حين بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكية إلى الصين 13.8 مليار دولار[1]. أما في عام 2017، فقد بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كلا الاتجاهين نحو 43.5 مليار دولار في عام 2017، وبما يمثل انخفاضاً بنسبة 28% مقارنة بالعام 2016، وذلك نتيجة لانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2017، حيث بلغت 29.4 مليار دولار، بانخفاض 36.4% عن العام 2016، في حين بلغ حجم الاستثمار الأمريكي في الصين 14 مليار دولار في عام 2017، وفقاً للدراسات الصادرة عن اللجنة الوطنية للعلاقات الأمريكية الصينية، بزيادة قدرها 200 مليون دولار مقارنة بالعام 2016.[2]

إن حالة عدم اليقين الناجمة عن الاحتكاك الاقتصادي والتجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين جعلت الشركات في كلا البلدين أكثر تردداً بشأن الاستثمار، حيث انخفضت استثمارات الصين في الولايات المتحدة الأمريكية، كما تباطأ معدل نمو الاستثمارات الأمريكية في الصين، وبلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في الولايات المتحدة الأمريكية 1.8 مليار دولار خلال النصف الأول من عام 2018، كأدنى مستوى له في سبع سنوات، وبانخفاض 90% مقارنة بالنصف الأول من عام 2017[3]، وهو ما يعزى بدوره إلى تغيير في السياسة الصينية، وتشديد الرقابة والتدقيق على الاستثمارات الخارجية المقترحة، وكذلك زيادة فحص الاستثمار الذي قامت به لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات

[1]- Wayne M. Morrison: China-U.S. Trade Issues, op. cit, p22.
[2] - China-US Trade Relations and Challenges: Past.. Present.. Future and Policy Options, Center for China and Globalization, Beijing, Issue 7, Volume 25, September 2018, p16
[3] - Wayne M. Morrison: China-U.S. Trade Issues, op. cit, p23.

المتحـدة الأمريكيـة. ووفقـاً للإحصـاءات الصـينية، بلـغ الاسـتثمار المباشر للشركات الصينية في الولايات المتحدة الأمريكية 5.79 مليار دولار في عام 2018، بانخفاض قدره 10% على أساس سنوي، في حين بلغت الاستثمارات الأمريكية المدفوعة في الصين 2.69 مليار دولار، بزيادة 1.5 في المائة فقط على أساس سنوي مقارنة بزيادة قدرها 11% في عام 2017.[1]

ثالثاً: أهمية العلاقات الاقتصادية الثنائية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

استفاد مواطنو الولايات المتحدة الأمريكية من التعاون الثنائي بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث انخفض معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية من 5.4% خلال الفترة (1963– 1989) إلى 2.5% فقط خلال الفترة (1989– 2015)، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى تزايد الواردات من السلع الاستهلاكية من الصين، وقدّر مجلس الأعمال الأمريكي الصيني (USCBC) أن المنتجات الصينية وفرت على الأسرة الأمريكية ما متوسطه 850 دولاراً سنوياً[2]. كما قدرت دراسة أجراها معهد أوكسفورد للاقتصاد في كانون الثاني عام 2017 لمجلس الأعمال الأمريكي الصيني أن صادرات الولايات المتحدة من السلع والخدمات إلى الصين في عام 2015 بالإضافة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية دعمت بصورة مباشرة وغير مباشرة 2.6 مليون وظيفة في قطاعات مثل الخدمات والزراعة والسلع الرأسمالية، وساهمت بمبلغ 216 مليار دولار في الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي[3]. بالإضافة إلى ذلك، ذكرت مجموعة Rhodium أن الاستثمارات التي قامت بها الشركات الصينية في الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت في الاقتصادات المحلية والعمالة

[1] -China's Position on the China-US Economic and Trade Consultations, op. cit, p8.
[2] - China-US Trade Relations and Challenges: Past, Present, Future and Policy Options, op. cit, p5
[3] - Wayne M. Morrison: China-U.S. Trade Issues, op. cit, p4.

وإيـرادات الضـرائب، وأن الشـركات الصـينية قـد اسـتثمرت بصـورة تراكمية أكثر من 140 مليار دولار في 46 ولاية أمريكية، مما خلق أكثر من 140 ألف وظيفة، ومنها على سبيل المثال مجموعة Wanxiang Group التي استثمرت نحو 30 مصنعاً في جميع أنحاء الولايات المتحدة مما خلق 12500 وظيفة.[1]

منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في عام 1979 كانت العلاقات التجارية والاقتصادية بمثابة ثقل في العلاقات بين البلدين، وقد شهدت السنوات (2001– 2018) استمرار نمو العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، حيث تجاوز حجم التجارة الثنائية فيما بينهما في السلع والخدمات نحو 750 مليار دولار في عام 2018، وهو ما أدى دوراً إيجابياً في النهوض باقتصاد البلدين، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية. وبذلك فقد كانت العلاقة التجارية والاستثمارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين قوة استقرار تساعد كلا الجانبين على التغلب على التوترات التي تشهدها العلاقات الصينية الأمريكية بين الحين والآخر، وكانت بمثابة حجر الأساس للعلاقة الثنائية بين الدولتين الأكثر أهمية وتأثير في النظام الاقتصادي العالمي.

المطلب الثاني: الحرب التجارية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين:

منذ وصول الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" إلى سدة الحكم في عام 2017، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية صراعاً جديداً ومختلفاً مع عدد من دول العالم، حيث هددت الإدارة الأمريكية بالتعريفات الجمركية وغيرها من التدابير وأثارت احتكاكات اقتصادية وتجارية متكررة مع شركائها التجاريين الرئيسيين بسبب السياسات والقرارات

[1] - China-US Trade Relations and Challenges: Past, Present, Future and Policy Options, op. cit, p5.

التي اتخذها "ترامب" من أجل تحقيق مصالح خاصة وتفعيل شعار "أمريكا أولاً"، ومن هذه الدول الصين، حيث اعتمد "ترامب" خططاً وقرارات مختلفة من أجل الضغط عليها، وهو ما أسهم بخلق توترات وخلافات كبيرة بين البلدين. وبالمقابل واستجابةً للاحتكاكات الاقتصادية والتجارية التي أطلقتها الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد منذ آذار 2018، كان على الصين أن تتخذ تدابير قوية للدفاع عن مصالحها الاقتصادية، وبذلك تصاعد التوتر في العلاقات الصينية الأمريكية بصورة متزايدة نتيجة فرض البلدين رسوماً جمركية على بضائع بعضهما البعض تصل قيمتها إلى مليارات الدولارات، وعلى الرغم من محاولة الجانبان تخفيف التوترات التجارية بينهما من خلال إطلاق جولات متعددة من المحادثات والمفاوضات إلا أن النزاع التجاري المستمر لا يزال دون حل إلى حد كبير.

أولاً: أسباب الحرب التجارية من وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية:

تزعم الولايات المتحدة الأمريكية بأن العجز الكبير في تجارة السلع الأمريكية مع الصين يشير إلى أن العلاقة التجارية غير متوازنة إلى حد ما وغير عادلة ومضرة بالاقتصاد الأمريكي، وبأن دعم الحكومة الصينية للمؤسسات المملوكة للدولة، وأسعار صرف "الرنمينبي" الصيني المقومة بأقل من قيمتها هي المسؤولة عن الفائض التجاري الكبير والمتزايد للصين مع الولايات المتحدة الأمريكية، وسيعمل الباحث فيما يلي على التحقق من صحة الادعاءات والتهم الأمريكية الموجهة للصين.

- **تزايد العجز التجاري الأمريكي:**

توسّع العجز التجاري الأمريكي مع الصين توسعاً كبيراً منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، كما هو مبين في الجدول رقم (1)، حيث ارتفع العجز التجاري للسلع

الأمريكية مع الصين أكثر من خمسة أضعاف بين عامي 2001 و2018. ومع ذلك، ليس صحيحاً أن هذا التدهور يرجع إلى عضوية الصين في منظمة التجارة العالمية، أو أن الصادرات إلى الولايات المتحدة الأمريكية تمثل النجاح الاقتصادي للصين. إذ يلاحظ من الجدول رقم (1)، أنه عندما انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، كانت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين فقط خُمس صادرات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وبحلول عام 2017، كانت الصادرات الأمريكية إلى الصين أكثر من ثلث صادرات الصين إليها. إضافة إلى ذلك، فإن صادرات السلع الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية زادت نحو خمسة أضعاف خلال الفترة (2001– 2017)، وهي الفترة التي تعتقد إدارة "ترامب" أن الصين استغلت فيها "النوايا الحسنة الأمريكية"، بينما زادت صادرات السلع الأمريكية إلى الصين بنحو سبعة أضعاف. وهو ما يؤكده "مكتب الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية"، حيث يشير إلى أن صادرات السلع الأمريكية إلى الصين ارتفعت خلال الفترة (2001– 2018) بنسبة 527%، في حين ارتفعت واردات السلع الأمريكية من الصين بنسبة 427%. كما أن صادرات الولايات المتحدة من الخدمات إلى الصين ارتفعت بنسبة 997% تقريباً مقارنة بعام 2001، في حين ارتفعت واردات الخدمات من الصين بنسبة 414% تقريباً خلال الفترة ذاتها.[1]

ومن ثم يمكن القول إن إدارة "ترامب" تُصور العجز التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على أنه غير عادل، لكن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين، منذ انضمام الأخيرة إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 2001، نمت بوتيرة أسرع بكثير من صادرات الصين إليها. وبذلك، فقد حققت كل من

[1]- U.S.-China Trade Facts, Office of the United States Trade Representative (USTR), op. cit.

الولايات المتحدة الأمريكية والصين نجاحاً جيداً من التجارة الثنائية منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، لكن الولايات المتحدة الأمريكية حققت نتائج أفضل بكثير.

- **تقييم سعر صرف "الرنمينبي" بأقل من قيمته الحقيقية:**

توترت العلاقات التجارية بين البلدين في السنوات الأخيرة بسبب عدد من القضايا بما في ذلك العجز الكبير والمتزايد للميزان التجاري الأمريكي مع الصين، ومقاومة الصين للقيام بإصلاحات في سياساتها النقدية، حيث تنتقد الولايات المتحدة الأمريكية محافظة الصين على قيمة غير حقيقية لعملتها "الرنمينبي" بما يجعلها 40% أقل من قيمتها الحقيقية[1]، وترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه نتيجة لذلك تدخل السلع الصينية إلى الأسواق الأمريكية بأسعار تنافسية وأقل من أسعار مثيلتها الأمريكية، فيؤدي ذلك لإقبال المستهلكين على شراء المنتجات الصينية وتفضيلها عن الأمريكية، وهو ما أدى بدوره إلى عجز كبير في ميزان التجارة بين الدولتين لصالح الصين.

منذ فترة طويلة ابتعدت النظرية الاقتصادية عن فكرة أن القيمة الصحيحة للعملة يتم التوصل إليها عندما تكون الصادرات مساوية للواردات، أو عندما يكون رصيد الحساب الجاري صفراً. وبذلك فإن وجود فائض في الحساب الجاري ليس في حد ذاته دليلاً على أن سعر الصرف منخفض جداً، فمن حيث المبدأ، ما يهم في التجارة الدولية هو التغييرات في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وهو مؤشر لسعر الصرف مرجح بنمط تجارة الدولة وتعديله حسب معدل التضخم في الدولة مقارنة بشركائها التجاريين، وباستعمال سلسلة أسعار الصرف الحقيقية الفعالة لصندوق النقد الدولي، والمقارنة بين عامي 2001 و2017، ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي في الصين

[1] - wayne M.morvison: china – China-U.S. Trade Issues, congressional research service, (January 7,2011), p2.

بنسبة 26%. بالمقابل، انخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدولار الأمريكي بنسبة 6%[1]؛ وهو ما يعني أن سعر صرف "الرنمينبي" الصيني مقابل الدولار الأمريكي قد سمح بزيادة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين بوتيرة أسرع بكثير من صادرات الصين إلى الولايات المتحدة. هذا من جهة. من جهة أخرى، ووفقاً لحكم صندوق النقد الدولي، فإن سعر صرف الصين مناسب[2]. ومن جهة ثالثة، فإنه وعلى الرغم من ارتفاع قيمة "الرنمينبي" ارتفاعاً كبيراً مقابل الدولار الأمريكي منذ عام 2005، إلا أن حصة صادرات الصين من إجمالي الصادرات العالمية زادت، كما زاد الفائض التجاري للصين مع الولايات المتحدة الأمريكية، باستثناء عام 2015 عندما انخفض "الرنمينبي" مقابل الدولار الأمريكي.[3]

وبذلك، لا تتوافق أي من هذه الحقائق مع وجهة نظر مفادها أن "الرنمينبي" مقيم بأقل من قيمته، كما أن هذه النتائج تشير إلى أن سعر الصرف ليس عاملاً محدداً للفائض التجاري للصين.

- **تأثير البضائع الصينية على التصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية:**

كان تأثير الواردات الصينية على العمالة الأمريكية (خاصة بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001) نقطة خلاف رئيسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، حيث يحاول بعض منتقدي السياسة التجارية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين ربط فقدان الوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية (خاصة في قطاعات

[1] - John Edwards: Economic conflict between America and China… A truce declaresd .. the talk begin, Lowy Institute, Sydney, December 2018, p7- 8.
[2] - Ibid, p7.
[3]- Ha Jiming and Deng Yangmei: The China-US Trade Conflict and Its Impact, in: Ha Jiming and Adam S. Posen: 1- 19 US-China Economic Relations.. From Conflict to Solutions, Peterson Institute for International Economics (piie), Washington, January 2019, p24

التصنيع المختلفة) بنمو وحجم الواردات الأمريكية من الصين و/ أو عدم التوازن التجاري الثنائي، كما يتمثل جزء مهم من خطاب إدارة "ترامب" ضد الصين في أن صادرات الصين إلى الولايات المتحدة الأمريكية دمرت التصنيع الأمريكي.

ولكن في الواقع، ارتفع الإنتاج الصناعي الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية، الذي يقال إنه دُمر نتيجة للواردات الأمريكية من الصين، بنسبة 16% في الفترة بين انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001 وبداية انكماش سوق الإسكان والأزمة المالية في الولايات المتحدة في عام 2008، وهي فترة كانت فيها واردات الولايات المتحدة من الصين ترتفع بسرعة[1]. وخلال فترة الأزمة المالية (2008– 2009)، تخلت الصناعات التحويلية الأمريكية عن وظائف حيث استبدلت العمال بالروبوتات وتخلت عن التصنيع كثيف العمالة لصالح التكنولوجيا والتصنيع كثيف رأس المال. ولكن بعد الأزمة المالية العالمية، توسع التصنيع الأمريكي مرة أخرى من عام 2009 إلى عام 2018، حيث نما الإنتاج الصناعي الأمريكي بنسبة الخُمس خلال هذه الفترة، كما ازدادت العمالة الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية من منتصف عام 2010 إلى منتصف عام 2018.[2] كما ارتفع عدد وظائف التصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 6.8% بين عامي 2010 و2015، فضلاً عن ارتفاع إنتاج الصناعات التحويلية فيها خلال هذه الفترة بنسبة 15.3%[3]. وذلك على الرغم من أن الواردات الأمريكية من الصين زادت بنسبة 32.4%، كما هو مبين من الجدول رقم (1)، خلال الفترة ذاتها. بالإضافة إلى ذلك، تحتوي بعض الواردات من الصين على أجزاء

[1] - John Edwards: Economic conflict between America and China… A truce declaresd .. the talk begin, op. cit, p6.
[2] - Ibid, p6- 7
[3] - Wayne M. Morrison: China-U.S. Trade Issues, op. cit, p16.

وسيطة مصنعة في الولايات المتحدة الأمريكية (مثل أشباه الموصلات)، كما أن عدداً من الواردات الأمريكية من الصين هي منتجات مجمعة نهائية مثل (Apple iPhones) مع حصة صغيرة نسبياً من القيمة المضافة من الصين*، ولذلك من الأفضل أن تأخذ المحاسبة الصحيحة للتجارة الأمريكية مع الصين في الاعتبار القيمة الأمريكية المدمجة في الواردات من الصين، وهو ما يقلل من تأثير الواردات من الصين على وظائف التصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية بأكثر من 32%، وفي الواقع، منذ عام 2010، أضافت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 1.2 مليون وظيفة تصنيع [1]. ويرى بعض الاقتصاديين أن الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية كانت السبب الرئيسي لفقدان الوظائف في الصناعة، حيث عزت دراسة أجرتها جامعة "بول ستايت" 88% من خسائر وظائف التصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية من 2000 إلى 2010 إلى مكاسب في الإنتاجية، مشيرة إلى أنه لو أن الولايات المتحدة حافظت على مستويات الإنتاجية في عام 2000 وطبقتها على مستويات الإنتاج لعام 2010، لكانت أضافت نحو 20.9 مليون عامل صناعي في حين أنها استعملت 12.1 مليون فقط.[2]

ومن ثم، بالنظر إلى الزيادة في كل من الإنتاج الصناعي والوظائف في الولايات المتحدة على مدى السنوات

* يتم تسجيل كل iPhone تم استيراده إلى الولايات المتحدة الأمريكية من الصين كاستيراد بقيمة (240) دولاراً، ولكن القيمة المضافة الصينية إلى iPhone لا تتجاوز 8.5 دولار أو 3.6% من إجمالي قيمته، في حين تبلغ القيمة المضافة المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية في iPhone حوالي 70.29 دولاراً.

(Joshua P. Meltzer and Neena Shenai: The US-China economic relationship.. A comprehensive approach, Global Economy and Development program at Brookings Institution and American Enterprise Institute, February 2019, p8)

[1] - Ibid, p8- 9.

[2] - Wayne M. Morrison: China-U.S. Trade Issues, op. cit, p17

(2009– 2018)، من الصعب القول أن تزايد صادرات الصين من المصنوعات إلى الولايات المتحدة الأمريكية قد دمرت التصنيع فيها.

- **دعم الشركات الصينية المملوكة للدولة:**

إن كثيراً من الانتقادات الأجنبية الموجهة للترتيبات والسياسات الاقتصادية الصينية تتعلق بالمؤسسات المملوكة للدولة، حيث يرى الممثل التجاري للولايات المتحدة الأمريكية أن الشركات المحلية الصينية، وخاصة الشركات المملوكة للدولة، محمية ومدعومة من قبل مجموعة واسعة من السياسات الصناعية. إذ إن الصين تعتمد إلى حد كبير الشركات المملوكة للدولة عندما يتعلق الأمر بتنفيذ سياستها الصناعية، ولا تخضع أنشطة هذه الشركات لقوى السوق أو المعايير التجارية، كما تميل أيضاً إلى الاستفادة من الإعانات وغيرها من أشكال الدعم الحكومي، حيث تحتفظ الحكومة الصينية بسياسات تحفز الأسر على توفير مستوى عالٍ من دخلها، يتم إيداع الكثير منها في البنوك الصينية الخاضعة لسيطرة الدولة، وهذا يمكّن الحكومة من توفير تمويل منخفض التكلفة للشركات الصينية، وخاصة الشركات المملوكة للدولة. على سبيل المثال، تستفيد أكبر شركات النفط في الصين (CNOOC) و(Petro China) من الدعم المالي الحكومي من البنوك المملوكة للدولة، ويمتد الدعم الحكومي أيضاً إلى دعم الشركات الصينية العاملة على مستوى العالم[1]. كما تسعى الحكومة الصينية (على مستوى الحكومة المركزية والمحلية) إلى تشجيع تطوير الصناعات التي تعتبر حيوية للتنمية الاقتصادية المستقبلية للبلد من خلال استعمال سياسات مختلفة، مثل الإعانات والإعفاءات الضريبية والقروض التفضيلية والحواجز التجارية، قيود الاستثمار الأجنبي المباشر، واللوائح والمعايير التمييزية، وقيود

[1] - Joshua P. Meltzer and Neena Shenai: The US-China economic relationship.. A comprehensive approach, op. cit, p14

التصدير على المواد الخام (بما في ذلك الأتربة النادرة)، ومتطلبات نقل التكنولوجيا المفروضة على الشركات الأجنبية، وقواعد المشتريات العامة التي تعطي التفضيلات للشركات المحلية[1].

ربما كانت هذه مشكلة في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، عندما كانت الشركات المملوكة للدولة تمثل ثلثي صادرات الصين، والشركات الأجنبية تمثل ما يقل قليلاً عن الثلث[2]. ولكن مساهمة الشركات المملوكة للدولة في صادرات الصين انخفضت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وبحلول عام 2017، استحوذت الشركات الصينية الخاصة والشركات الممولة من الخارج على 46.5% و43.2% على التوالي من الفائض التجاري للصين؛ في حين شكلت المؤسسات المملوكة للدولة 10.3% فقط.[3] وبذلك لا تؤدي الشركات المملوكة للدولة دوراً كبيراً في الصادرات الصينية، وإذا كانت تمارس التسعير غير العادل، فيمكن معالجة المشكلة عن طريق فرض الرسوم التعويضية التقليدية وغيرها من التدابير، كإجراء تعويضي على وجه الخصوص في حالة الصادرات من قبل الشركات المملوكة للدولة.

وعلى الرغم من أهميتها المحدودة للغاية الآن في الصادرات الصينية، إلا أن الشركات المملوكة للدولة تشكل نقطة خلاف أخرى بين الصين و"الغرب"، وتتعلق الشكاوى الحقيقية حول الشركات المملوكة للدولة بهيكل الاقتصاد الصيني، وبالمعاملة التفضيلية الممنوحة للشركات المملوكة للدولة في الغالب في القطاعات غير القابلة للتداول مثل الخدمات المالية، وذلك من خلال حصولها على تمويل منخفض التكلفة من البنوك المملوكة للدولة. لكن الوصول إلى

[1]- Wayne M. Morrison: China-U.S. Trade Issues, op. cit, p30.
[2] - John Edwards: Economic conflict between America and China… A truce declaresd.. the talk begin, op. cit, p15
[3] - Ha Jiming and Deng Yangmei: The China-US Trade Conflict and Its Impact, op. cit, p24.

الائتمان الرخيص لا ينبغي أن يمثل مشكلة بالنسبة للشركات الأجنبية أو المستثمرة من الخارج، والتي عادة ما تكون لديها مؤسسة كبرى متعددة الجنسيات لديها إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال العالمية.[1]

تظل الشركات المملوكة للدولة عاملاً مهماً في الاقتصاد الصيني، لكن أهميتها تراجعت إلى حد كبير خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فقد ساهمت الشركات المملوكة للدولة بأربعة أخماس الإنتاج الصناعي للصين في عام 1978، ولكن بحلول عام 2011، بلغت مساهمتها نحو ربع الناتج الصناعي[2]. كما أن حصة هذه الشركات من القوى العاملة (الحضرية) لا يتجاوز الآن الربع، إضافة إلى ذلك، تشير الإحصاءات الصينية إلى أن الشركات ذات الاستثمار الأجنبي تحقق عموماً ربحاً يمثل 31% من إجمالي الأرباح، وهو أعلى من حصة الشركات المملوكة للدولة (25%)، وأن ربحية الشركات ذات الاستثمار الأجنبي قد استمرت، ولم تنخفض بمرور الوقت، على الرغم من أنها تظل أقل من حصة الشركات الصينية الخاصة (44%).[3]

يصعب توثيق دور الشركات المملوكة للدولة في الاقتصاد الصيني بالتفصيل، ولكن معظم الإحصاءات والدراسات تشير إلى أن مساهمتها في الاقتصاد الصيني انخفضت خلال العقدين الأخيرين، حيث أنها تؤدي دوراً محدوداً فقط في الصادرات، كما أن دورها المستمر لا يعيق استمرار الربحية العالية للاستثمار الأجنبي في الصين.

[1] - Daniel Gros: This is not a trade war.. it is a struggle for technological and geo-strategic dominance, In: Stormy-Annika Mildner and Others: The US-China trade war, op. cit, p22.
[2] - John Edwards: Economic conflict between America and China… A truce declaresd.. the talk begin, op. cit, p15
[3] - Daniel Gros: This is not a trade war, it is a struggle for technological and geo-strategic dominance, op. cit, p23.

- **القيود الصينية على الاستثمارات الأجنبية:**

إن إحدى شكاوى إدارة "ترامب" على الصين تركز على أن: "الولايات المتحدة الأمريكية منفتحة على الاستثمار الأجنبي المباشر، بالمقابل فإن الصين أقل انفتاحاً منها بكثير". وفي هذا الإطار، يمكن الإشارة إلى عدة ملاحظات تقلل من أهمية هذا الادعاء الأمريكي[1]:

1. يشير مؤشر "قيود تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر"* الصادر عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى أن درجة القيود الصينية المفروضة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وفقاً لهذا المؤشر، مرتفعة نسبياً، حيث بلغت 0.316 في عام 2017، إلا أنه يشير في الوقت ذاته إلى أنها أقل تقييداً للاستثمارات الأجنبية مما كانت عليه سابقاً، إذ بلغت نحو 0.627 في عام 1997، و0.567 في أواخر عام 2003.

2. مما لا شك فيه أن الصين تستعمل مجموعة أكبر من القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن هذه القيود لا تشكل عائقاً، إذ أنه في ظل تواجد القيود نفسها، فإن الدول الأخرى تستثمر في الصين أكثر مما تستثمره الولايات المتحدة الأمريكية.

3. إن حجم استثمارات كل من الصين أو الولايات المتحدة الأمريكية في اقتصاد بعضهما البعض لا يتناسب سواء مع وزن كل منهما في الاقتصاد العالمي أم مع حجم استثماراتهم الإجمالية، ففي عام 2017 شكلت أسهم الاستثمارات الأمريكية المباشرة في الصين نحو 4% من إجمالي أسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين خلال العام ذاته. كما بلغت حصة أسهم الاستثمارات الصينية المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية نحو 0.5% من إجمالي أسهم

[1] - John Edwards: Economic conflict between America and China…A truce declaresd.. the talk begin, op. cit, p10- 11

* تكون درجة 1 هي الأقل انفتاحاً وتكون درجة صفر أكثر انفتاحاً.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال العام ذاته.

إضافة إلى ذلك، فإن الصين لا تعد من بين الوجهات الخمسة الأولى للاستثمارات الأجنبية المباشرة الأمريكية، لا فيما يتعلق بالأسهم ولا في التدفقات الخارجية، ففي عام 2017، احتلت الصين المرتبة 13 فيما يتعلق بأسهم الاستثمار الأجنبي المباشر الأمريكي في الخارج والمرتبة 9 بشأن التدفقات الخارجية[1]. أما بالنسبة للصين، فقد صُنّف الاستثمار الأجنبي المباشر من الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة السادسة.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا شك بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستواصل الضغط من أجل تقليل القيود المفروضة على الاستثمار في الصين. بالمقابل، من المرجح أن تواصل الصين إزالة قيود الاستثمار ببطء، وهو ما قامت به على مدار العامين 2018 و2019 حيث خففت الصين القيود المفروضة على السيارات والتمويل، وهما قطاعان مهمان للولايات المتحدة الأمريكية.

- **النقل القسري للتكنولوجيا:**

في تقرير بعنوان (نتائج التحقيق في قوانين الصين وسياساتها وممارساتها المتعلقة بنقل التكنولوجيا والملكية الفكرية والابتكار بموجب المادة 301 من قانون التجارة لعام 1974)، الذي صدر في 22 آذار 2018، شن مكتب الممثل التجاري الأمريكي هجوماً قوياً على نظام نقل التكنولوجيا في الصين، واعترض بصورة خاصة على "نقل التكنولوجيا القسري" أو الضغط على الشركات الأمريكية لمشاركة التكنولوجيا مع شركاء المشروع المشترك الصيني إذا كانوا يرغبون في البيع في السوق الصينية، ووفقاً للتقرير، في بعض الحالات تضغط

[1] - Stormy-Annika Mildner and Claudia Schmucker: The battle of the giants: US trade policy vis-à-vis China, op. cit, p7.

الحكومة الصينية مباشرة على الشركات الأجنبية لنقل التكنولوجيا؛ في حالات أخرى يأتي الطلب من الشريك الصيني[1]. وبناء على هذا التقرير وقع "ترامب" في اليوم نفسه مذكرة تقضي بفرض رسوم جمركية على نحو 1300 منتج صيني قيمتها نحو 50 مليار دولار[2]؛ أي بقيمة تعادل الخسارة المطالب بها نتيجة لسياسات حقوق الملكية الفكرية، حيث قدر التقرير الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الأمريكي نتيجة لسياسات حقوق الملكية الفكرية في الصين بما لا يقل عن 50 مليار دولار سنوياً[3].

لا يوجد أدنى شك في أن بعض الأفراد والشركات الصينية سرقوا بعض الأسرار التجارية من الشركات الأجنبية، ولا شك في أن سياسة الصين في بعض المجالات تتمثل في تشجيع نقل التكنولوجيات إلى مشاريع مشتركة مع الشركات الصينية باعتبارها سعر تسهيل الدخول إلى السوق الصينية، إلا أن هناك عدداً من الاعتبارات والحقائق التي تشير إلى أن مسألة "النقل القسري للتكنولوجيا"، والتي استعملتها الولايات المتحدة الأمريكية كذريعة لبداية الحرب التجارية مع الصين، مبالغ فيها إلى حد كبير، ومن هذه الاعتبارات:

1. يشير مصطلح "القسري" إلى درجة من الإكراه، وهذا الأمر لا معنى له من الناحية الاقتصادية، إذ يمكن ببساطة لأي شركة أمريكية أن تختار عدم الاستثمار في الصين، أما إذا اختارت هذه الشركة الاستثمار في الصين على الرغم من متطلبات نقل التكنولوجيا، فإن ذلك يحدث لأنها تتوقع تحقيق ربح، وعلى الرغم من أن هذا الربح قد يكون أقل مما كان يمكن أن يكون في حالة عدم وجود أي شرط لنقل التكنولوجيا، إلا أن اختيار الذهاب إلى الصين

[1] - Yu Yongding: Can China and the United States Avoid a Full-Blown Trade War?, in: Ha Jiming and Adam S. Posen: 1- 19 US-China Economic Relations.. From Conflict to Solutions, op. cit, p12
[2] - Ibid, p7
[3] - Wayne M. Morrison: China-U.S. Trade Issues, op. cit, p40.

على أي حال يكشف أن الشركة الأجنبية المستثمرة ترى فرصاً أكثر من المخاطر[1].

2. يعرف الشركاء الصينيون (في مشروع مشترك) أن الاستثمار الأجنبي سيأتي بنقل التكنولوجيا، وهذا يعني أن الشركاء المحليين سيكونون على استعداد لقبول أن تقييم مساهمة المستثمر الأجنبي في مشروع مشترك يتضمن قيمة نقل التكنولوجيا، وعلى سبيل المثال، يمكن للشريك المحلي أو الحكومة المحلية توفير أراض رخيصة أو بنية تحتية أو إعفاءات ضريبية أو قروض بشروط مواتية. ومع ذلك، لا تأخذ هذه البيانات في الاعتبار حقيقة أن الشروط التي تم بموجبها الاستثمار الأولي قد تحتوي على مزايا كانت متاحة للمستثمرين الغربيين فقط بسبب توقع نقل التكنولوجيا.[2]

3. إن التقرير بنى قضية نقل التكنولوجيا القسرية على أساس استطلاع للرأي أجراه مجلس الأعمال الأمريكي الصيني في عام 2017، ووفقاً لهذا الاستطلاع "صرح 19% من الشركات المجيبة أنه في العام 2016، طُلب منهم مباشرة نقل التكنولوجيا إلى الصين، ومن بين هؤلاء، قال 33% أن هذا الطلب جاء من كيان حكومي مركزي، في حين قال 25% منهم أن الطلب جاء من الحكومة المحلية"[3]. وهنا يمكن إيراد العديد من الملاحظات منها:

أ. صرح 19% من الشركات المشاركة في الاستطلاع بأنه طلب منهم مباشرة نقل التكنولوجيا إلى الصين مقارنة بـ 81% لم يشتكوا من هذه الممارسة وربما ليس لها أي شكوى ضد الصين بشأن مسألة نقل التكنولوجيا القسري، ومن ثم فإن 19% ليست نسبة كبيرة هذا من جهة. ومن جهة أخرى، من الطبيعي أن تؤكد الشركات

[1] - Daniel Gros: This is not a trade war.. it is a struggle for technological and geo-strategic dominance, op. cit, p23
[2] - Ibid, p23- 24.
[3] - Yu Yongding: Can China and the United States Avoid a Full-Blown Trade War?, op. cit, p12- 13.

الأجنبية في الدراسات الاستقصائية أنها ستكون في وضع أفضل إذا لم تكن "مجبرة" على نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف.

ب. من بين الشركات التي اشتكت من مسألة نقل التكنولوجيا، حدد 58% منهم أن طلب نقل التكنولوجيا جاء من قبل كيان حكومي مركزي أو من الحكومة المحلية، وهو ما يعني أن 42% حدد أن الشريك التجاري الصيني هو من طلب نقل التكنولوجيا بدلاً من أي سلطة حكومية، ومن المشروع تماماً للشركات الصينية أن تسعى إلى نقل التكنولوجيا من شركائها الأجانب على أساس تجاري وطوعي.

ت. لم يحدد التقرير عدد الشركات التي مسحت باستطلاع الرأي، وبذلك فإنه من المستحيل معرفة مدى انتشار مشكلة "النقل القسري للتكنولوجيا" في الصين بالاستناد على هذا الاستطلاع.

ث. إن الأدلة التي يقدمها مكتب الممثل التجاري الأمريكي على تدخل الحكومة في نقل التكنولوجيا ضعيفة وغير مباشرة، إذ لا يوجد دليل (مستندات، تسجيلات، رسائل إلكترونية...الخ) تثبت ذلك، كما أن جميع الشهود مجهولو الهوية، ولذلك من الصعب تصديق أن أي محكمة قانونية ستقبل هذه الأدلة. علاوة على ذلك، حتى لو كانت الأدلة صحيحة، فإنها لا تثبت أن الحكومة الصينية تجبر الشركات الأجنبية على نقل تكنولوجياتها إلى الصين منتشرة.

4. مع سعي الصين لتطوير اقتصاد أكثر تقدماً، فإن حماية الملكية الفكرية تخدم مصلحتها الخاصة، وقد حققت الحكومة الصينية تقدماً كبيراً في مجال حماية الملكية الفكرية، ويتمثل هذا التقدم بالآتي[1]:

أ- أُصلح النظام القضائي للملكية الفكرية إصلاحاً أكبر، حيث أنشأت ثلاث محاكم للملكية الفكرية في بكين وشنغهاي وقوانغتشو

[1] - China-US Trade Relations and Challenges.. Past, Present, Future and Policy Options, op. cit, p14

ولديها اختصاصات إقليمية في 15 مدينة، وهناك آلية طعن على المستوى الوطني قيد المعالجة.

ب- وفقاً لمقال نُشر في The Diplomat، فإن الشركات الأجنبية تعمل بالقدر نفسه في إنفاذ حقوق الملكية الفكرية في المحاكمة مثل الشركات الصينية المملوكة ملكية خاصة وفي الوقت الحالي، تبلغ معدلات الفوز للشركات الأجنبية التي ترفع قضايا انتهاك براءات الاختراع في الصين حوالي 80%.

ت- في كانون الأول 2017، أنهت الصين حملة على مستوى البلاد لمدة أربعة أشهر أحدثت خلالها 12 وكالة حكومية لحماية حقوق الملكية الفكرية للشركات الأجنبية. كما أنشأ مجلس الدولة أيضاً 40 مجموعة قيادية وطنية لمكافحة انتهاكات حقوق الملكية الفكرية والتزوير تحت إشراف نائب رئيس مجلس الدولة للترويج الفعال لآلية إنفاذ طويلة الأجل.

إضافة إلى ذلك، دفعت الصين نحو 30 مليار دولار كرسوم ترخيص لحقوق الملكية الفكرية الأجنبية في عام 2017، أي ضعف المبلغ الذي دفعته الصين في عام 2011، ما يضع الصين في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية ولكن أكثر من أي دولة أخرى لاستعمال الملكية الفكرية داخل حدودها الوطنية، وهذا يدل على أن نسبة كبيرة ومتنامية من نقل التكنولوجيا لم يتم "فرضها"[1].

ثانياً- الأسباب الحقيقية للعجز التجاري الأمريكي:

إن تحليل العجز التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يشير إلى أن هناك عدداً من العوامل التي أدت إلى هذا العجز التجاري، منها:

[1] - Daniel Gros: This is not a trade war.. it is a struggle for technological and geo-strategic dominance, op. cit, p25

1) سلاسل القيمة العالمية:

يعد التعاون الاقتصادي الصيني الأمريكي نتيجة حتمية للتقسيم الدولي للعمل وتخصيص الموارد، ففي ظل النظام الحالي لسلاسل القيمة العالمية، يرتبط الإنتاج الأمريكي والصيني بعضه ببعض بحيث يستعمل المصنِّعون الصينيون المكونات المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية، بينما تجمع عدد من الصادرات الأمريكية في الصين، ووفقاً لوزارة التجارة الصينية، في عام 2017، جاء 59% من الفائض التجاري للصين من تجارة معالجة الصادرات، و57% منها كانت تمثلها الشركات الأجنبية[1]. كما قدرت دراسة مشتركة أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومنظمة التجارة العالمية أن 32.2% من القيمة الإجمالية لصادرات الصين في عام 2011 كانت تتألف من واردات أجنبية، وقدرت الدراسة أنه إذا قيست الاختلالات التجارية الثنائية وفقاً لقيمة التجارة التي حدثت محلياً في كل بلد، فإن العجز التجاري الأمريكي في السلع والخدمات مع الصين في عام 2011 سينخفض بنسبة 35%، وهذا يرجع إلى حد كبير إلى دور التجارة في السلع الوسيطة (الأجزاء والمواد المستوردة لصنع المنتجات)[2]. ووفقاً لـ Goldman Sachs، فإن القيمة المضافة للصادرات تمثل ثلث الفائض التجاري للصين[3].

وبذلك، فعلى الرغم من أن الصين لديها فائض تجاري كبير مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه يُشترى نسبة كبيرة من المواد الخام أو المنتجات الوسيطة المستخدمة في التصدير من بلدان أخرى، إذ غالباً ما تكون الصين هي نقطة التجمع الأخيرة لمنتجات الشركات متعددة الجنسيات الموجهة نحو التصدير والتي تقوم بتصدير السلع

[1] - China-US Trade Relations and Challenges: Past, Present, Future and Policy Options, op. cit, p4.
[2] - Wayne M. Morrison: China-U.S. Trade Issues, op. cit, p12.
[3] - Ha Jiming and Adam S. Posen: Economic Truths Towards Resolving China-US Trade Conflict, op. cit, p19- 20.

مـن بلـدان متعـددة. لـذلك، مـن الضـروري تقـدير القيمـة المضـافة لصادرات الصين، مع الولايات المتحدة.

2) نقل إنتاج دول حافة المحيط الهادئ إلى الصين من قبل الشركات متعددة الجنسيات:

يـزعم عـدد مـن المحللـين أن الزيـادة الحـادة فـي واردات الولايـات المتحدة الأمريكية من الصين (ومن ثم عدم التوازن التجاري الثنائي المتزايد) هي إلى حد كبير نتيجة للحركة في مرافق الإنتاج من دول (آسـيوية فـي المقـام الأول) إلـى الصـين؛ أي أن المنتجـات المختلفـة التي كانت تُصنع في أماكن مثل اليابان وتايوان وهونـغ كونـغ وغيرها ثم تصدر ا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، تُصنع الآن في الصين (فـي كثيـر مـن الحـالات بواسطة شـركات أجنبيـة). ففـي عـام 1990 بلغت حصـة الصين من الواردات الأمريكية من المنتجات المصنعة مـن دول المحـيط الهـادئ نحـو 7.6%، ولكـن بحلـول عـام 2017، ارتفعت هذه النسبة إلـى 55.4%. بمعنـى آخـر، بـين عـامي 1990 و2016، ازداد دور الصـين كمـورد للمنتجـات المصـنعة فـي الولايـات المتحدة بين بلدان المحيط الهادئ ازدياداً حاداً، في حين انخفضت الأهميـة النسـبية لبقيـة دول حافـة المحـيط الهـادئ (وخاصـة اليابـان) لهذه المنتجات انخفاضـاً حاداً، وهو ما يعزى جزئياً إلى تحويل عدد من الشركات متعددة الجنسيات مرافق التصنيع الموجهة للتصدير من بلـدان أخرى إلـى الصـين[1]. إضـافة إلـى ذلـك، فقد ظلـت التجـارة بـين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في حالة توازن إلى حد كبير من منظـور إجمـالي المبيعـات*، ووفقـاً لتقريـر دويتشـه بنـك، بلـغ إجمـالي مبيعـات الشـركات الصـينية إلـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة فـي عـام

[1] - Wayne M. Morrison: China-U.S. Trade Issues, op. cit, p11.

* يعرف بأنه الصادرات الصينية من السلع والخدمات إلى الولايات المتحدة بالإضافة إلى مبيعات السلع والخدمات في الولايات المتحدة من قبل الشركات التابعة الصينية الشركات.

2015 نحو 402 مليار دولار، في حين بلغت المبيعات الإجمالية للشركات الأمريكية إلى الصين نحو 372 مليار دولار في العام ذاته. وبذلك، فقد بلغ عجز الولايات المتحدة الأمريكية مع الصين نحو 30 مليار دولار فقط في عام 2015 من حيث إجمالي المبيعات[1].

ومن ثم، فإن التركيز على نمو وحجم العجز التجاري الثنائي الأمريكي يفشل في حساب البعد الاستثماري للعلاقة، وذلك لأن تضمين أنشطة الشركات التابعة للولايات المتحدة الأمريكية والشركات الصينية في كل سوق من أسواق البلدين يكشف عن وجود علاقة اقتصادية ثنائية أكثر توازناً من العلاقة الاقتصادية التي يعكسها العجز في الميزان التجاري بين البلدين، إذ إن الشركات الأمريكية أصبحت مستثمراً هاماً في الصين وتخدم السوق الصيني من خلال مبيعات الشركات التابعة لها.

3) نقص الادخار في الولايات المتحدة الأمريكية:

إن السبب الأساسي للعجز التجاري الأمريكي هو نقص مدخراته، إذ من المحتمل أن تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية عجزاً تجارياً عاماً مع بقية دول العالم عندما تكون مدخرات الولايات المتحدة الأمريكية للقطاعات المنزلية وقطاع الأعمال والحكومة سلبية، كما كانت منذ عدة سنوات، الأمر الذي يتطلب رأس مال خارجي لتمويل احتياجات الاستثمار والاستهلاك المحلي للولايات المتحدة ونمو الدين الحكومي الأمريكي، مما يجعل العجز التجاري الأمريكي العالمي أمراً لا مفر منه[2]. وبالمقارنة مع الصين، تختلف معدلات الادخار في البلدين بصورة ملحوظة، حيث بدأ معدل الادخار الوطني في الصين في الارتفاع بشكل حاد في التسعينيات من القرن العشرين، وبلغ

[1] - Ha Jiming and Deng Yangmei: The China-US Trade Conflict and Its Impact, op. cit, p21.
[2] - Ha Jiming and Adam S. Posen: Economic Truths Towards Resolving.. China-US Trade Conflict, op. cit, p8.

ذروته عند 51% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011، قبل أن يتراجع تدريجياً إلى 46% في عام 2016 (لا يزال معدلاً مرتفعاً للغاية)[1].

هذه الاتجاهات تعني أن الخلل التجاري الأمريكي من المرجح أن يستمر في التدهور، وأن الجهود المبذولة لتقليص العجز التجاري بين الولايات المتحدة والصين دون معالجة فجوة الادخار والاستثمار، ستؤدي فقط إلى تغيير تركيبة العجز التجاري الأمريكي، تاركة العجز التجاري الإجمالي دون تغيير.[2]

ومن ثم، فإن التركيز المتكرر من جانب الإدارة الأمريكية على العجز الثنائي ليس معياراً مفيداً لتقييم التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أو تأثيرها على العمالة، وذلك لأن العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية ليس نتاجاً للقيود المفروضة على الواردات الأمريكية أكثر مما يعكس انخفاض معدل الادخار المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية، وحتى لو خفضت الصين فائضها مع الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الزيادة المتوقعة في فجوة توفير الاستثمار تعني أن العجز التجاري الأمريكي مع الدول الأخرى قد يتوسع. ولذلك، فإن أفضل وأضمن طريقة للولايات المتحدة الأمريكية للحد من العجز التجاري العالمي الخاص بها هو زيادة صافي الادخار الوطني من خلال تغيير السياسة الداخلية، وإذا قُضي على نقص الادخار في الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق خفض الإنفاق الحكومي، فإن العجز التجاري سيختفي.

فضلاً عما سبق، تمتلك الشركات الأمريكية قدرات ابتكار قوية وتنافسية للغاية في مجالات التكنولوجيا الفائقة، وعلى الرغم من أن تصدير منتجات التكنولوجيا الفائقة يمكن أن يساعد الولايات المتحدة

[1] - Ha Jiming and Deng Yangmei: The China-US Trade Conflict and Its Impact, op. cit, p21- 22

[2] - Joshua P. Meltzer and Neena Shenai: The US-China economic relationship… A comprehensive approach, op. cit, p9.

الأمريكية على تقليل اختلال الميزان التجاري مع الصين، إلا أن الحكومة الأمريكية تقيد تصدير منتجات التكنولوجيا الفائقة إلى الصين[1]، ووفقاً لدراسة أجرتها مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، يمكن تخفيض ثلث العجز مع الصين عن طريق رفع الرقابة على الصادرات التكنولوجية إلى الصين[2].

الخاتمة

استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية الصين بالتحديد، في آب 2018، حيث فرصت تعريفة جمركية وقيود إضافية على الصادرات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، مما أثار الاحتكاكات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وأدى إلى تبادل فرض الرسوم الجمركية بين الطرفين. وتدعي إدارة ترامب أن إعانات الحكومة الصينية والتعريفات الجمركية المرتفعة على الواردات تتسبب في العجز التجاري الصيني – الأمريكي، كما أن محافظة الصين على قيمة غير حقيقية لعملتها تجعلها 40% أقل من قيمتها الحقيقية، كل ذلك يؤدي إلى انخفاض أسعار المنتجات الصينية في السوق الأمريكي، وارتفاع أسعار المنتجات الأمريكية في الصين بما يؤدي إلى هذا العجز الكبير في ميزان التجارة بين الدولتين. لذلك، فقد لجأت الإدارة الأمريكية إلى فرض رسوم جمركية مرتفعة على الصادرات الصينية، وذلك بهدف الحد من العجز التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والحد مما تسميه "سرقة" الصين لحقوق الملكية الفكرية في مجال التكنولوجيا.

[1] - Ha Jiming and Deng Yangmei: The China-US Trade Conflict and Its Impact, op. cit, p22

[2] - China-US Trade Relations and Challenges: Past, Present, Future and Policy Options, op. cit, p13.

أولاً– النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

1. شهدت السنوات (2001– 2018) استمرار نمو العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، حيث تجاوز حجم التجارة الثنائية فيما بينهما في السلع والخدمات نحو 750 مليار دولار في عام 2018، وهو ما أدى دوراً إيجابياً في النهوض باقتصاد البلدين، وخاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.
2. على الرغم من أن الصين حافظت على فائض في تجارة السلع لسنوات، إلا أنها واجهت عجزاً في تجارة الخدمات، والذي زاد بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة، ووصل إلى 48.5 مليار دولار في عام 2018، وهو ما يمثل 11.5% من العجز التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في السلع في العام ذاته.
3. تُصور إدارة "ترامب" العجز التجاري بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية على أنه غير عادل، لكن صادرات الولايات المتحدة الأمريكية إلى الصين، منذ انضمام الأخيرة إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 2001، نمت بوتيرة أسرع بكثير من صادرات الصين إليها. وبذلك، فقد حققت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين نجاحاً جيداً من التجارة الثنائية منذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام 2001، لكن الولايات المتحدة الأمريكية حققت نتائج أفضل بكثير.
4. لا تتوافق أي من هذه الحقائق مع وجهة نظر مفادها أن "الرنمينبي" مقيم بأقل من قيمته، كما أن هذه النتائج تشير إلى أن سعر الصرف ليس عاملاً محدداً للفائض التجاري للصين. كما أنه وبالنظر إلى الزيادة في كل من الإنتاج الصناعي والوظائف في الولايات المتحدة على مدى السنوات (2009– 2018)، من

الصعب القول إن تزايد صادرات الصين من المصنوعات إلى الولايات المتحدة الأمريكية قد دمرت التصنيع فيها.

5. يصعب توثيق دور الشركات المملوكة للدولة في الاقتصاد الصيني بالتفصيل، ولكن المؤكد أن مساهمتها في الاقتصاد الصيني انخفضت خلال العقدين الأخيرين، حيث أنها تؤدي دوراً محدوداً فقط في الصادرات، كما أن دورها المستمر لا يعيق استمرار الربحية العالية للاستثمار الأجنبي في الصين.
6. إن تحليل العجز التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يشير إلى أن هناك عدداً من العوامل التي أدت إلى هذا العجز التجاري، منها مكانة الصين في سلاسل القيمة العالمية ونقل الشركات متعددة الجنسيات إنتاج دول حافة المحيط الهادئ إلى الصين، ونقص الادخار في الولايات المتحدة الأمريكية..

ومن ثم يمكن القول إن الخلل في الميزان التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين يعد مهماً من الناحية الخطابية للرئيس "ترامب"، ولكن بالنظر إلى ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج، فإن الأسباب التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية كذريعة لبداية الحرب التجارية مع الصين، مبالغ فيها إلى حد كبير، وعلى الرغم من أن الصين ستكون في المفاوضات الحالية على استعداد لعمل الكثير وتقديم بعض التنازلات كزيادة وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها في الوقت ذاته تدرك أيضاً أن اعتمادها الولايات المتحدة الأمريكية ليس كبيراً بالقدر الذي تتصوره إدارة ترامب.

ثانياً- التوصيات:

لا يمثل الخلل التجاري بين الولايات المتحدة والصين مشكلة يمكن حلها من خلال فرض رسوم جمركية على الصادرات الصينية، وإنما لابد من العمل على:

- البناء على الاتفاقيات التي تم التوصل إليها بالفعل من خلال المفاوضات الثنائية والعمل على زيادة التجارة الثنائية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتعزيز الفرص المتاحة في مجال تجارة الخدمات. إضافة إلى زيادة الاستثمارات المتبادلة وبما يتناسب مع حجم الاقتصادين الأمريكي والصيني، وذلك من خلال استكمال المفاوضات بين الطرفين فيما يتعلق باتفاقية الاستثمار الثنائية.
- صياغة اتفاقية ثنائية جديدة بشأن حقوق الملكية الفكرية، أُنشأت من خلالها آلية ثنائية طويلة الأجل لزيادة التعاون في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.
- إن تخفيض الرسوم الجمركية بصورة متبادلة سيحفز النمو الاقتصادي في كلا البلدين ويساعد في معالجة الخلل التجاري الثنائي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية والصين استكشاف سبل الوصول إلى اتفاقية تجارة حرة بين البلدين، وهو ما سيؤدي بدوره إلى تحرير كلا الاقتصادين وحل النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين عن طريق تخفيض العجز التجاري الثنائي.
- يتعين على حكومة الولايات المتحدة اتخاذ تدابير لمعالجة الخلل في مؤشرات الاقتصاد الكلي الأمريكي مثل زيادة معدل مدخرات الأسر والحد من الديون الوطنية.
- تحديث الطريقة التي تقاس بها التجارة بين الصين والولايات المتحدة لتعكس بصورة أكثر دقة المكاسب التي يحققها البلدين، في ظل التغيرات التي شهدها القرن الحادي والعشرين في سلاسل القيمة العالمية.

References

1. China's Position on the China-US Economic and Trade Consultations, The State Council Information Office of The People's Republic of China, June 2019.
2. China-US Trade Relations and Challenges: Past.. Present.. Future and Policy Options, Center for China and Globalization, Beijing, Issue 7, Volume 25, September 2018.
3. European Union Trade in goods with China, European Commission, July 2019.
4. European Union Trade in goods with USA, European Commission, July 2019.
5. Ha Jiming and Adam S. Posen: 1- 19 US-China Economic Relations.. From Conflict to Solutions, Peterson Institute for International Economics (piie), Washington, January 2019.
6. John Edwards: Economic conflict between America and China… A truce declaresd .. the talk begin, Lowy Institute, Sydney, December 2018.
7. Joshua P. Meltzer and Neena Shenai: The US-China economic relationship.. A comprehensive approach, Global Economy and Development program at Brookings Institution and American Enterprise Institute, February 2019.
8. Stormy-Annika Mildner and Claudia Schmucker: The battle of the giants… US trade policy vis-à-vis China, in: In: Stormy-Annika Mildner and Others: The US-China trade war, CESifo Forum, ifo Institute, Munich, Germany, volume 20, March 2019.
9. U.S.-China Trade Facts, Office of the United States Trade Representative (USTR), https://ustr.gov/
10. Wayne M. Morrison: U.S.-China Trade Issues, Congressional Research Service, July 30, 2018.
11. Wayne M. Morrison: U.S.-China Trade Issues, Congressional Research Service, June 2019.
12. Wayne M.morvison: china – China-U.S. Trade Issues, congressional research service, (January 7,2011).

تاريخ ورود البحث:2020/03/04
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2020/06/18